AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس وتحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر في العراق

Measuring and analyzing the relationship between fiscal space and poverty in Iraq

نجلاء ناصر كريم[1] **أ. د. طالب حسين فارس[2]**

Najlaa Naser Kareem **Prof.Dr. Talb. Hussein fares**

m01163548@s.uokerbala.edu.iq taleb.h@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم اقتصاد

المستخلص:

يعني البحث في دراسة قياس وتحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر في العراق عن طريق بيان أهمية الحيز المالي في العراق ومزاياه التي من الممكن أن تؤدي دوراً مهماً في تقليل نسبة الفقر.

وقد شمل البحث بيانات سنوية للعراق للمدة (2004_2020) ويستمد أهمية الحيز المالي الذي يعني بالمساحة الفارغة التي من الممكن استثمارها بشكل يخدم البلد؛ لتقليل من شدة أو نسبة الفقر التي ارتفعت، في الوقت الحاضر؛ نتيجة الاختلالات السياسية التي حدثت بالعراق والحروب والنزاعات التي أثرت على البلاد بشكل عام؛ وطبقة الفقراء بشكل خاص.

تناول البحث الإطار النظري للحيز المالي وعلاقته بالفقر، وكيف يمكن للحيز المالي أن يقلل من نسبة الفق. كما تناول الإطار النظري للفقر والسياسة المالية وعلاقة الفقر بالسياسة المالية. فضلاً عن الأسلوب القياسي في تحليل مؤشرات الفقر عن طريق مؤشر عدد الفقراء في المجتمع، الحيز المالي للفقر من الدين العام، الحيز المالي للفقر وفق قاعدة أولويات الانفاق.

الكلمات المفتاحية: الحيز المالي، الفقر، السياسة المالية.

Abstract:

This means researching the study of measuring and analyzing the relationship between fiscal space and poverty in Iraq by explaining the importance of fiscal space in Iraq and its advantages that can play an important role in reducing the poverty rate. The research included annual data for Iraq for the period (2004-2020). This research derives importance from many aspects، including the importance of fiscal space، which means the empty space that can be exploited and activated in a way that serves the country to reduce the severity or percentage of poverty that has long risen، especially in recent times as a result of political imbalances. What happened in Iraq، in addition to the recent wars and conflicts، all affected the Iraqi country in general and the poor in particular. The research addressed the theoretical framework of fiscal space and its relationship to poverty and how fiscal space can reduce the poverty rate. It also addressed the theoretical framework of poverty، fiscal policy، and the relationship of poverty to fiscal policy. He also discussed the standard method for analyzing poverty indicators During the indicator of the number of poor people in society، the fiscal space for poverty from the public debt، the fiscal space for poverty according to Spending priority rule.

Keywords: fiscal space، poverty، fiscal policy

المقدمة:

يمتلك الاقتصاد العراقي موارد متنوعة، ويهتم واضعو السياسات المالية للدولة؛ ولاسيما في البلدان النامية بطرق زيادة الانفاق الحكومي، وتشجيع عمليات الاستثمار، إلى جانب سداد الديون العامة، خصوصاً، الديون الخارجية.

إن الحيز المالي مفهوم يكتنفه الغموض بشكل عام، ويتطلب توفير إمكانيات مالية لاستدامة الانفاق وتمويل الاستثمار، لذا يتوجب معرفة الإمكانات المالية ومراقبة القدرات التي يوفرها الاقتصاد التي يكون أحدها الحيز المالي. فهو يعني المساحة في الموازنة لأي حكومة تسمح بتوفير موارد مالية لتحقيق أهدافها من غير تعريض اقتصادها للخطر أو استدامة مركزها المالي، أي أن الحيز المالي يجب أن يتم خلقه أو إيجاده إذا أرادت الدولة خلق موارد إضافية لأنفاق حكومي جديد. فضلاً عن أنه يتطلب عمل تقويم لظروف الاقتصاد الكلي معمق للبلد المعني لتحديد الحيز المالي الخاص به، وكذلك هيكل النفقات والايرادات والوضع المالي الأولي، وهيكل الديون والبيئة الاقتصادية الخارجية، وعن طريق المساحة التي من الممكن استثمارها عن طريق مؤشرات مالية ونقدية تستطيع أن توفر حيزاً مالياً، وتوجد علاقة وثيقة بين الحيز المالي والفقر والسياسة المالية وأدواتها للتحكم في السياسات الاقتصادية، التي تعدُّ فعالة لخلق الحيز المالي ومعالجة الصدمات الاقتصادية وتوجيه فوائض الإيرادات المتحققة. وأن السياسة المالية هي التي تؤثر على الاقتصاد؛ لأن الحيز المالي متكئ عليها. فالعراق يمتلك حيزاً مالياً متذبذباً؛ بل ضعيف أحياناً نتيجة للصدمات التي تعرض لها سواء الأمنية أو الاقتصادية ومنها انخفاض

أسعار النفط، والعمليات الإرهابية، فضلاً عن تخلف البنية التحتية، تأخر المصارف عن مواكبة التطور، وارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي، واهمال القطاعات التي تخلق حيزاً مالياً للاقتصاد عدا النفط.

أولاً: مشكلة البحث: إن العراق دولة ريعية يعتمد على النفط في تمويل نفقاته بنسبة لا تقل عن 93%، وأن شيوع الفساد المالي والإداري وكثرة الحروب والنزاعات جعل من الصعوبة النهوض بواقع الاقتصاد العراقي مما أدى لمفاقمة مشكلة الفقر وارتفاع نسبتها إلى أكثر من 20% لذا يتعين خلق حيز مالي لمواجهة الفقر بحيث لا يرتبط بالنفط أي لا يتعرض للصدمات والتذبذبات في أسعار النفط مما يؤثر على النفقات والايرادات.

ثانياً: أهمية البحث: تعدُّ أهمية البحث نابعة من ضرورة خلق حيز مالي لمواجهة الفقر، ومواجهة حالات الطوارئ والصدمات وتسديد الديون التي بذمة الدولة وتقوية مقدرة استدامتها المالية، وتقديم التوصيات لما يسمح لمعرفة الحيز المالي المتوفر الذي قد ينشأ نتيجة اتخاذ الإجراءات الصحيحة الكفيلة بتوسعته لمواجهة الفقر وبيان تأثير الحيز المالي في الفقر عن طريق الإيرادات الريعية؛ لأن العراق يدور في فلك الاقتصاد الريعي.

ثالثاً: هدف البحث: 1. بيان مدى إمكانية خلق حيز مالي لزيادة التخصصات لمواجهة الفقر، مع إبقاء الإيرادات والنفقات الأخرى في الموازنة على حالها.

2. مدى إمكانية خلق حيز مالي لمواجهة الفقر في حال انخفضت الإيرادات، أو زادت النفقات بسبب الازمات.
ضرورة خلق حيز مالي لزيادة الانفاق الموجه للفقر في كل الأحوال لسببين :
الأول : التنامي المستمر في ظاهرة الفقر مع بقاء الظروف على حالها

الثاني: زيادة حدة ظاهرة الفقر في الأزمات.

رابعاً: فرضية البحث: فرضية البحث ترتكز على بيان تأثير سياسة الحيز المالي للحد من الفقر، كما افترضت ضعف الحيز المالي في الاقتصاد العراقي بشكل عام، فضلا عن عدم استغلال الحيز المالي لبعض المؤشرات المالية.

خامساً: منهجية البحث: للوصول إلى أهداف ومبتغى البحث عن طريق إثبات الفرضية العلمية، واتبع المنهج الوصفي في توضيح بعض المفاهيم الأساسية عن طريق الاطلاع على المصادر الأساسية والبحوث المتخصصة والتقارير الاقتصادية في هذا المجال، واجراء التحليل للمؤشرات الاقتصادية المهمة التي لها علاقة بموضوع سياسة الحيز المالي، والفقر، والسياسة المالية. والأسلوب القياسي في تحليل مؤشرات الفقر عن طريق مؤشر عدد الفقراء في المجتمع، والحيز المالي للفقر من الدين العام، والحيز المالي للفقر على وفق قاعدة أولويات الانفاق.

سادساً: حدود البحث: 1- الحدود المكانية: مدن العراق وبالخصوص الاقتصاد العراقي يمثل حدود البحث المكانية.

2- الحدود الزمانية: ان مدة السبعة عشر عاما والمتمثلة بالمدة (2004-2020)؛ إذ شهد العراق فيها تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية أدى إلى تغيير في هيكله العام؛ إذ انتقل إلى اعتماد نظام اقتصاد السوق، وحدثت في هذه المدة ايضاً عدة ذبذبات في السياسة المالية اثرت على الحيز بوصفها الهيكل الأساسي للحيز المالي.

سابعاً: هيكلية البحث: اعتمدت الباحثة على المنهج التحليل الوصفي والقياسي لبيان وتحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر باستعمال بعض مؤشرات الحيز المالي وآلية تأثيرها على الفقر منها مؤشر الدين العام، ومؤشر الفجوة الضريبية، ومؤشر الإيرادات الريعية لأن الاعتماد الكبير للنفقات متأتية من الريع.

المبحث الأول: العلاقة بين الحيز المالي والفقر

أولا: المفاهيم الأساسية للحيز المالي: طرحت الأدبيات الاقتصادية عدة مفاهيم للحيز المالي وركز كل مفهوم على جوانب أساسية حسب وجهة نظر الباحث، ومن ابرز هذه المفاهيم هو المفهوم الذي ذهب إلى انه (المساحة التي تسمح بتوفير موارد مالية لأي حكومة لتحقيق أهدافها دون تعريض اقتصادها للخطر أو استدامة مركزها المالي[1]). ويهتم واضعو السياسات المالية للدولة، وبالأخص النامية منها بطرق زيادة الانفاق الحكومي وتشجيع الاستثمار، فضلاً عن تخفيض وسداد الديون العامة خاصة الخارجية، وأن مفهومه يشوبه بعض الغموض ويتطلب توفير إمكانات مالية لاستدامة الانفاق وتمويل الاستثمار، لذا يتوجب على الدولة معرفة الإمكانات المالية ومراقبة القدرات التي يوفرها الاقتصاد ومنها الحيز المالي. ويبين المفهوم خلق أو إيجاد حيز إذا أرادت الدولة خلق حيز موارد إضافية لأنفاق حكومي جديد، وبين أيضا انه يتطلب تحديد الحيز المالي الخاص بالبلد المعني، فضلاً عن تحديد هيكل النفقات الإيرادات أي تحديد الوضع المالي الأولي وهيكل الديون والبيئة الاقتصادية الخارجية.

ان ما يعرقل من استعمال فاعلية التوسع المالي اثناء التقلبات هي المخاوف من عدم قدرة الدولة على تحمل الدين العام. وأن البلدان التي تعاني من ارتفاع ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي أي تواجه نقص في الحيز المالي سوف يقوض جودة أدائها المالي وفاعلية السياسة المالية لديها فضلا عن تقليص قدرة الحكومة بتنفيذ سياستها المضادة للتقلبات، ففي البلدان التي يرتفع بها الدين العام يتبدد التوسع المالي بسبب كثرة الديون العامة مما يقلل من دعم النمو الاقتصادي بسبب قلة الحيز المالي فيقلل من قدرتها في التحفيز المالي لتنفيذ الخطط[2]. وفي مفهوم اخر ذهب أحد الباحثين إلى انه (المساحة اللازمة لتخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق مقارنة بخط الأساس أي يجب ان لا يؤثر على القدرة إلى الولوج للأسواق وتحمل الديون[3]) ويكون محدود إذا لم يكن من المقدور تخفيف القيود المالية[4]. ولا يتوقف على مستوى الدين العام فقط وإنما يتأثر باختلاف الظروف الاقتصادية ونوع الاقتصاد أيضا. لذا يعرف الحيز المالي وفق المؤسسات الدولية المالية بانه (المبالغ المنفقة بعد دفع خدمة الدين، إذ يبين قدرة الحكومة على الانفاق دون ان يؤثر على تحمل أعباء ديونها في الحاضر والمستقبل لذا فالحيز المالي يعني الحد الأقصى من الديون الذي يمكن ان تتحمله الدولة دون تعريض ماليتها العامة لخطر الفقدان[5]. وهناك تعريف اخر وينص على (تطوير منهجيات طرق سداد الديون العامة وتخفيضها وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن

---

[1] - Hoi Wai, Jackie Cheng, Ingo Pitterle, Towards a more comprehensive assessment of fiscal space, Working Paper No. 153, United Nations, Affairs UN Secretariat, Department Of Econand Social, January 2018 : 3).

[2]) بالداتشي، ايمانويل، وغوبتا، سانجيف، سياسات التوسع المالي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر2009،ص37.

[3]) International monetary Fund, IMF Board Takes Stok of Work on Fiscal Space, PR NO 18/260, June 2018, p09.

[4]) -International Monetary Fund, Economic Preparedness: The Need for Fiscal Space, June 2018. (Sur le lien) : http://www.imf.org/ar/News/Aticles/2018/06/27/blog-economic-preparedn-ess-theneed-for-fiscal-space (20

[5])- Fabiano Bastos, Emilio Pineda, Fiscal Space of Brazilian States, Inter-American Development Bank (IDB), Fiscal and Municipal Management Division (IFD/FMM), Discussion Paper No. IDB-DP-31, ugust 2013 : 2-3

طريق زيادة المساحة في الموازنة العامة التي تسمح بتوفير موارد استثنائية لتحقيق هدف معين دون ان تؤثر على استقرار اقتصادها أو تعريض مركزها المالي للخطر في ضل اهتمام الحكومة لأنفاق جديد[1]). هناك واحدة من الطرق التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لمتابعة السياسات المالية الاقتصادية هي اجراء تجارب على هذا الأسلوب (سياسة الحيز المالي) لمعرفة وقياس مدى نجاح هذه السياسة حتى يمكن الاستفادة من تطبيقه في بعض البلدان. ويراد بأنه (المتوافر من مساحة بلد معين لكي يمكن زيادة عجز مديونيتها وبصفة مؤقتة دون ان تؤثر على نفادها للأسواق، أو بقاء مديونيتها في حدود يمكن تحملها[2]).

ثانياً: قياس، وسائل خلق، واستعمالات الحيز المالي: أي أن الحكومة إذا فكرت في تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق بصفة مؤقتة، يتعين عليها أن تقيس ما إذا كان بإمكانها تحويل فجوة الموازنة التي تنتج عن هذا الفعل من غير مواجهة لخطر حدوث رد فعل من الأسواق المالية غير متوقع، أو على المدى الطويل إضعاف سلامة المالية العامة، وكلما أطمأنَّت أكثر لهذِه النتيجة أن الحيز المالي أكثر اتزان وعكس ذلك، تقلص الحكومة قدرتها على استعمال السياسة المالية العامة، كلما زادت المخاطر التي يتعرض لها البلد المعني[3] من حيث الافاق المتوقعة للمالية العامة والسوق. فقياس الحيز المالي يعطي لمتخذي القرار مرونة التعامل مع الصدمات والتقلبات، لمعرفتهم بما تملك الدولة من مساحة (حيز المالي) لمواجهة تلك الصدمات. ويمكن جعل مقاييس الحيز المالي على شكل فقرات عن طريقها نستطيع توضيح كيفية القياس وكالآتي[4]: ـ

أـ قياس الحيز المالي عن طريق مؤشر استمرارية القدرة على تحمل الديون: ـ

لقياس الحيز المالي على وفق الطروحات الاقتصادية والمالية نجد بعض من الدارسات ّ التجريبية والمنهجيات المعتمدة لقياس الحيز المالي، ومن أهمها حساب الفجوة الضريبية بين الرصيد المالي الثابت الذي يثبت الدين على المدى الطويل والمتوسط – مؤشر الاستدامة المالية- وبين الرصيد الحالي، والمؤشر المستعمل غالبا هو مؤشر قياس الفجوة، أي الفرق بين الدين المستدام المقدر (أقصى تحمل للدين) وبين المستوى الحالي للبلد المعني. أن مستويات الدين العام لدولة ما التي بعدها التشكيك، يمكن في الاستدامة المالية، أي النقطة الحرجة التي فيها تصبح استجابة الدولة غير كافية في خدمة الديون المتزايدة، لتحقيق استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي(gross domestic product)[5] تعتمد حدود الدين على مجموعة اعتبارات منها: معدل الضريبة الحالي مقارنة بمعدل الضريبة المستدامة- كنسبة من(GDB) ومعدل أسعار الفائدة على الدين

[1]) لجمال، أحمد ماجد، الحيز المالي، موقع الاقتصادي اليمني، باحث في وزارة المالية اليمنية، نشر بتاريخ (2012/11/12)، (وأطلع عليه بتاريخ (2021/1/15)، على موقع شبكة الإنترنت عن طريق الرابط:https://www.yemeneconomist.com/30387/ (ًالحيز المالي).

[2]) العبسة، لما جمال، الحيز المالً .. وإمكانية تطبيقه على المالية العامة، موقع الدستور، نشر في (الأحد 12 06 آب/أغسطس/2018) ،وأطلع عليه بتاريخ (2021/1/15)،عن طرق شبكة الإنترنت على الموقعhttps://addustour.com/articles/1025578

[3])- Hoi Wai, Jackie Cheng, Ingo Pitterle, Towards a more comprehensive assessment of fiscal space, Working Paper No. 153, United Nations, Affairs UN Secretariat, Department Of Economic and Social, January 2018 : 4).

[4]) احمد شهاب حمد، الإيرادات الريعية وأثرها في الحيز المالي في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعه الكوت، 2004، ص47.

[5])- Ludovit Odor, What should we include in the Fiscal Space Review, Discussion Paper NO. 5 / 2016, Council for Budget Responsibility (CBR), p. 11-17, on : www.rozpoctovarada.skموقع

العـام بالمقارنـة بمعـدل نمـو النـاتج الإجمـالي، ومسـار السـجل المـالي للبلـد، وحجـم الصـدمات الخارجيـة التـي تضـرب الاقتصادات[1].

ب ـ قياس الحيز المالي عن طريق استعمال بعض المؤشرات الكلية:

يمكن قياس حجم الحيز المالي لأي دولة خلال النظر إلى مجموعة مؤشرات نستدل من طريقها على حجم الحيز المالي ومرونة السياسة المالية للدولة وكما يأتي[2]: -

1- المديونية نسبة للناتـج المحلـي الإجمالـي. **2-** عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

3- الإيرادات الضريبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. **4-**حجم القاعـدة الضريبية. **5-** معـدل الادخـار الوطنـي.

ولقياس الحيز المالي وفق النظريات الاقتصادية، فهنالك الكثير من المنهجيات المستعملة، أهمها: منهجية حساب الفجوة المالية بين الرصيد المالي الحالي، والرصيد الذي يثبت الدين على المدى المتوسط (مؤشر الاستدامة المالية).

أما المنهج الثاني فيتمثل في استعمال نماذج(VAR)، ليراعي الاثار العكسية بين المتغيرات[3]. وهناك منهجية أخرى تقيس رد فعل وافتراضات سلوك بالإضافة لسلوك المخاطر السيادية لتقدير الحيز المالي أي (الفرق بين حد الدين الذي يتضمنه السلسلة التاريخية والمستوى العام للدين الحالي، والنوع الأخير لمنهجية قياس الحيز المالي، يتمثل في تقييم ما إذا كانت السياسة المالية مستدامة على أساس المدة الزمنية قيد الموازنة محدوداً، عبر اختيار التوثيق والتكامل المشترك بين الإيرادات والانفاق الحكومي[4].

ج _ وسائل خلق الحيز المالي: هنالك عدة طرق يمكن للدولة عن طريقها أن تخلق حيزاً مالياً منها إيجاد القروض وتوظيفها بشكل منتج، والزامية دفع الرسوم وتسديدها أصل القرض للتخلص من تراكم وتضخم فوائدها والبحث عن مساعدات ومنح خارجية وحسن ادارته واستغلاله. يعد هذا الخيار خاصا بالتوسع النقدي لأن هذا النوع من الاقتراض يجب ان تحركه اهداف السياسة النقدية المتمثلة بخلق سيولة كافية لدعم النمو الحقيقي للاقتصاد على أن لا يزيد مستوى التضخم عن مستوى المنخفض الفعلي المقابل له. ومن المحتمل أن يكون الأثر التضخمي منتجاً إذا كان هدف خلق النقود متمثل بتسهيل وتسييل النفقات العامة هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن زيادة بعض أنواع الرسوم الضريبية والجمركية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي والطاقة الضريبية وتحسين جودة الأنظمة والإجراءات واللوائح للإدارة الضريبية وتحصيل المستحق للخزينة من موارد الدولة العامة. كل الخطوات والإجراءات سابقة الذكر بإمكانها ان توسع عرض النقد كليا أو جزئيا دون ان تضر

---

[1])- Jarmila Botev, Jean-Marc Fournier, Annaabelle Mourougane, A Re-Assessment of Fiscal Space in OECD Countries, Organization for Cooperation and Development Economic, Economics Department, Working Papers No. 1352, 23-Nov-2016, p. 5-6

[2]) منتدى الاستراتيجيات الأردني، ورقة موقف حول الاستخدام الأمثل للسّياسة المالية لعامة للدولة والمبادئ الموجهة لها، نشر بتارّيخ11حزيران، أطلع عليّه بتارّيخ2021/1/16،) عن طرّيق شبكة الإنترنت على الرابط
الموجهة- لها موقع الكتروني

[3]) بوهريرة عباس، ضرورة تقييم الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد12، يناير 2019، ص173.

[4]) -International Monetary Fund, Assessing Fiscal Space : An Initial Consistent Set of Considerations, 2016, P11. (2021/01/17) (21:40) (Sur le lien) : https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/mac.htm.

باستقرار الاقتصاد الكلي أو الاستدامة المالية وبدقة عالية لضمان قدرتها على تمويل البرامج التشغيلية والتنموية والانفاق عليها في الأجل الطويل أو القصير؛ فضلاً عن خدمة الدين العام ومعالجة آثار التضخم. إن زيادة الانفاق العام ومن يتعلق به من إنفاق في المستقبل كالنفقات المتكررة على عملية الإدارة والصيانة أو الاستثمار في البنية الأساسية المستقبلية في الأجل القصير، وقدرة الدولة على توليد معدلات الإيرادات العامة من مصادرها الرئيسة كافة، بالأخص عندما تكون الإيرادات منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالمثل إذا كان تمويل النفقات عن طريق الاقتراض من المهم ان تقيم وتحدد أثرها المباشر على ما يتصل بها من معدل النمو ووضعها المالي مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن ترتيب أولويات الانفاق يعني خفض الانفاق العام بحيث يتم ضبط إيقاع سيولة النفقات العامة في القطاعات والوحدات غير المنتجة لتوفير بيئة تنموية غير موجهة نحو الاستهلاك المتزايد والكفاءة داخل الإدارات المالية والحد من استشراء الفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية بما يتلاءم مع هدف الحفاظ على استمرارية المالية العامة[1].

هناك وسائل عدة تساعد على توسيع الحيز المالي للدولة منها:

1_ **تحديد أولوية الانفاق الجاري والرأسمالي:** وُضِعَ سقف للأنفاق الجاري غير المجدي اقتصاديا لأن يحقق وفورات لاحقة للحكومة في بند النفقات بما يمكن الاستفادة منها في توجيهها لنفقات رأسمالية ذات عائد اقتصادي أعلى.

2_ **تعزيز الكفاءة:** تكون عن طريق وضع ضوابط تحكم القطاع العام، وتقلل الهدر المالي والتلكؤ الإداري الناتج عن تعين عمالة فائضة عن الحاجة.

3_ **زيادة الإيرادات:** أي زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن طريق زيادة القاعدة الضريبية لا عن زيادة النسبة الضريبية (ضريبة الدخل)، بإمكانها أن تحقق العدالة إذا ارتبطت هذه الإيرادات مع زيادة في نوعية الانفاق الرأسمالي العائد على المجتمع بالفائدة[2].

4_ **ضرورة حصر وتوسيع المجتمع الضريبي** عن طريق وضع القواعد التي تساعد في الحصول على ضرائب مستحقة.

5_ **مطالبة الدول المدينة بالإعفاء من دفع فوائد الديون المستحقة** عليها للمؤسسات الدولية وغيرها، واجراء تخفيض كبير في فوائد الديون المحلية عن طريق سياسة البنك المركزي[3].

6_ **على الحكومة أن تعمل على تخفيض دعم الوقود بالتدريج** وتخفيض الانفاق على غير الأولويات من أجل زيادة الحيز المالي فضلاً عن احتواء فاتورة أجور القطاع العام، أما

---

[1]) لجمال، أحمد ماجد، الحيز المالي، موقع الاقتصادي اليمني، باحث في وزارة المالية اليمنية، نشر بتاريخ (2012/11/12)، (وأطلع عليه بتاريخ (2021/1/15)، على موقع شبكة الإنترنت عن طريق الرابط(: https://www.yemeneconomist.com/30387/ الحيز- المالي).

[2]) منتدى الاستراتيجيات الأردني، ورقة موقف حول الاستخدام الأمثل للسياسة المالية للدولة والمبادئ الموجهة لها، مصدر سابق.

[3]) الجبالي، عبد الفتاح، الحيز المالي وأجور الموظفين، بوابة الأهرام، على شبكة الإنترنت نشر بتاريخ (2020/5/13)، أطلع عليه بتاريخ(2021/8/18)، عن طريق شبكة الانترنت على الرابط ع الاتي: http://gate.ahram.org.eg/News/2406578.aspx

خطط الميزانية متوسطة الأجل والحوكمة الأفضل فإن نفعها يعود إلى تخفيض المخاطر على المالية العامة بالإضافة لتوسعة الحيز المالي[1].

من المحتمل ان يكون الحيز المالي موجود أو يتم خلقه إذا أُريد خلق موارد إضافية لأنفاق حكومي ذو أولوية، وتستطيع أي حكومة أن تنشئ حيزاً مالياً عن طريق[2]:

أولاً:- زيادة الضرائب

ثانياً: - تأمين المنح الخارجية

ثالثاً: - خفض الانفاق على البنود قليلة الأهمية

رابعاً: - اقتراض الموارد سواء من المواطنين أومن جهات الاقتراض الأجنبية أو الاقتراض من الجهاز المصرفي.

أما بالنسبة للدول النامية يمكنها ان توسع حيزها المالي عن طريق[3]:

1_ إعادة ترتيب أولويات الانفاق: _ أي الحد من الانفاق في الوحدات الغير منتجة مثل موازنات الانفاق العسكري.

2ـ تعزيز الكفاءة: ـ عن طريق الحد من الفساد وسهولة تنفيذ البرامج.

3ـ زيادة إيرادات الحكومة: ـ عن طريق تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع وعاء الضريبة.

4ـ حسن توظيف وإدارة القروض المحلية والأجنبية.

والمحصلة النهائية أن خلق أو توسيع حيز مالي يرتبط بإجراءات وتنظيمات تتعلق بالمنح والضرائب والمساعدات والقروض وتعديل أوجه الانفاق، هذه كلها راجعة إلى سياسة الدولة وأدواتها التي عن طريقها تستطيع معالجة ازماتها بخلق وتوفير الحيز المالي الملائم لتقوية اقتصادها لمواجهة الظروف والأزمات الاقتصادية وعبورها نحو بر الأمان.

د- استعمالات الحيز المالي:

يمكن للدولة التي تمتلك حيزاً مالياً يفوق امتلاكها الأموال داخل البنوك بكمية كبيرة ان تسحب منه وقت الحاجة، وعلى المدى الطويل بشرط ان لا يضر بسلامة اقتصادها. وهناك أسباب منطقية تبرر للدولة الحفاظ على مقدار حيزها المالي تحوطاً من

[1])مينكولاسي، جيتا، واخرون صندوق النقد: 7 أشياء ينبغي ان تعرفها عن التحديات التي تواجه المالية العامة في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صحيفة مال الاقتصادية، على شبكة الانترنت نشر بتاريخ (2 نوفمبر 2020)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/18)، عن طريق الرابط الاتي: https://www.maaal.com/archives/20201102/162541

[2]) عبيدلي، الحيز المالي (Fiscal Space)، صحيفة الوسط، العدد (1257)، الاثنين (13 فبراير 2006)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/19)، عن طريق شبكة الانترنت على الرابط الاتي: https://www.alwasatnews.com/news/543861.html

[3]) عبيدلي، الحيز المالي (Fiscal Space)، صحيفة الوسط، العدد (1257)، الاثنين (13 فبراير 2006)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/19)، عن طريق شبكة الانترنت على الرابط الاتي: https://www.alwasatnews.com/news/543861.html

الأزمات التي قد تواجهها[1]. وبما ان إطار صندوق النقد الدولي لا يتطرق لمسالة الاستعمال، فعليه يجب أن يكون القرار قائم على تحليل مستقبل التكلفة والعائد وفي ضوء المخاطر التي تواجه اقتصاده مدى كفاية الحيز المالي المقابل. تعكس مشورة صندوق النقد الدولي بشأن سياسات التمييز بين امتلاك واستعمال الحيز المالي، فقد أوصى الصندوق بالضبط المالي ولا يقتصر ذلك على البلدان ذات الحيز المالي المحدود بسبب غياب أي بديل آخر يحقق المطلب من التكيف، إنما لعدة بلدان تمتلك بعض أو كثير من الحيز المالي وسبب ذلك، أما لأن اقتصادها قوي نسبيا، أو أنه يتطلب بناء هوامشه الوقائية بما يتناسب مع ما يواجهه من مخاطر فيتطلب توافر حيز مالي قوي لاستعماله[2].

يوصي صندوق النقد الدولي بعض الدول مثل: (هولندا، تايلند، المانيا، الفلبين) باستعمال الحيز المالي دعما للنمو طويل الأجل، أو للتعويض الذي قد ينشا التكاليف من مرحلة الإصلاحات الهيكلية القوية، كما في الصين، وعلى الطرف النقيض نجد أن الدول (إيطاليا، باكستان، البرازيل) يكون حيزها المالي محدود للغاية، ويعكس هذا التفاوت ارتفاع مستويات وارتفاع المخاطر المتعلقة بالتمويل من الأسواق المالية واحتياجات التمويل أو خدمة الدين.

إن البلدان التي تمتلك حيزاً مالياً محدود نسبياً تواجه مخاطر فقدان القدرة على النفاذ للأسواق وتهدد استعمالها للسياسة المالية العامة وعليها ان تضع خريطة لكيفية تقييم الحيز المالي، حتى تكون عاملاً مساعداً لجميع البلدان بمختلف مستوياتها للتعرف على المتاح من حيز المناورة بصفة منتظمة لها[3].

ثالثاً: مفهوم الفقر وعلاقته بالسياسة المالية

1_ مفهوم الفقر: يعرف الفقر على (أنه ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية ذات أبعاد نفسية وإنسانية يمتد في سياق تأريخي مجتمعي جغرافي، ضمن زمن كوني ومحلي في نفس الوقت[4]). ويعرف أيضا أنه (مجموعة من الظروف والأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية تتسم بالحرمان على الصعيد الاجتماعي والمادي والبيئي[5]).

إن الجزء المشترك لجميع تعاريف الفقر يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع، وتختلف تلك التعاريف حسب حدوده ومكوناته. والتعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة ينص بان الفقر: (هو عدم القدرة على توفر الحد الأدنى من مستوى المعيشة)، وهذا التعريف يعتمد إلى حد ما على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بشكل كبير على المجتمع الذي يتم فيه حالة التوصيف[6]. وهناك من يرى بأن الفقر ليس متعلق بانخفاض الدخل، أو الانفاق إنما هو اخفاق في القدرة البشرية نفسها وهذا يساعد في الكشف عن المراحل التي تؤدي إلى توليد الفقر وتفاقمه، وهذا يفيد في التخطيط للقضاء على الفقر. بينما التعريف القائم على افتراض حدوث خلل بين الدخل والانفاق لا

---

[1]) بنوك مصر، الحيز المالي.. أداة الدولة لمواجهة الحيز الازمات المستقبلية، منشور بتاريخ (الاحد5/اغسطس/2018)، واطلع عليه بتاريخ (2021/1/20)، عن طريق شبكة الانترنت على الرابط الاتي: WWW.febgate.com/19224

[2]) فيكرام هاكسار، ماريالوز مورينو واخرون، التأهب الاقتصادي واهمية الحيز المالي منشور بتاريخ(27 يونيو 2018) عن طريق شبكة الانترنت على الرابط الاتي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/06/27/blog-economic-preparedness-the-need-for-fiscal-space

[3]) النواب، إيهاب علي، الحيز المالي ومواجهة الازمات في المستقبل، شبكة النبأ المعلوماتية، نشر بتاريخ (الاثنين 3/تموز/2018)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/20) ، عن طريق شبكة الانترنت على الرابط الاتي: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/15791

[4]) كريم محمد حمزة واخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص26.

[5]) كريم محمد حمزة واخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، مصدر سابق، ص28.

[6]) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1990(القاهرة: مؤسسة الاهرام،1990) ص41.

يتناول بالكامل مسالة ديناميكية توليد الفقر ومن ثم لا يعطي حلول لمحاولة القضاء على الفقر بل يدفع إلى السعي للتخفيف من حدة الفقر عن طريق إجراء تحويلات في الدخول أو عن طريق شبكة الأمان الاجتماعي، التي انصب الاهتمام بها في برامج التصحيح الهيكلي بافتراض استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي والأسواق الحرة وتحرير التجارة التي ستؤدي بالنهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي من الممكن ان يكفي لمكافحة الفقر[1]. إن مشكلة الفقر لا تنجم عن اكتظاظ السكان فقط؛ وإنما عن سوء توزيع الثروات أيضا على المستوى العالمي وداخل كل بلد. ان الكائن البشري متكامل ولابد من ان تكون تنمية الموارد البشرية والتقدم العلمي والتقني هو المحور الأساسي في أي سياسة تنموية يفترض فيها أن تكون في خدمة المصلحة العامة للسكان لا لمصلحة خاصة أو طبقة معينة، وتشتغل قضية التوزيع العادل للخيرات مكانة أساسية[2]. وهنا تعريف آخر للفقر وهو (الحرمان الشديد من الحياة الجيدة والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والبطالة والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة، وعدم قدرة الشخص على اسماع صوته وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية[3]. ويرى اخرون ان الفقر يستعمل تعبيراً عن إحدى الحالتين: فالأولى تستعمل كلمة الفقر كصيغة عامة في التنمية وتعبير عن الحرمان والمعاناة في سوء الأحوال المعيشية. أما الثانية فتستعمل عند معالجة الأمور عمليا عندما يكون الالتزام بالتعريف المحدد الضيق إذ يمكن استعماله لأغراض المقاييس والمقارنات؛ إذ يعرف الفقر في هذه الحالة على انه(انخفاض في الدخل ترصد درجته وتدرج في سجلات ليجري تحليلها[4]. مما تقدم اتضح أن الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، فهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات. هذه العوامل جميعها تجعل الفرد أو الاسرة اشد تأثيرا بالتغيرات والصدمات الخارجية وسيجعلها أكثر عرضة لها[5].

2 _ **أثر السياسة المالية على الفقر:** تتبع أهمية السياسة المالية عن طريق أدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والضرائب ان تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل الذي من شأنه أن يقلل من ظاهرة الفقر[6].

1_ آلية تأثير الانفاق العام في النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل: تستعمل الدولة عن طريق سياستها المالية واداتها الانفاق الحكومي لتأدية وضائف معينة من أجل لتحقيق اهداف وغايات اقتصادية واجتماعية معينة واهمها تخفيض معدلات الفقر، ويمارس الانفاق الحكومي تأثيره في تخفيض معدلات الفقر عن طريق تأثيره على النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل القومي. وتتمثل قدرة الانفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي، الذي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث يؤدي لحدوث زيادة في النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي الذي سيعكس تأثيره على محدداته الأساسية عن طريق نوعين من العوامل التي تتمثل بالعوامل

[1]) دكتور احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، ص37-38.
[2]) دكتور عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت، ط1 ، أيلول/سبتمبر،1997 ،ص 132.
[3]) دكتور محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، ميامي، الإسكندرية، 2013، ص194.
[4]) دكتور احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، مصدر سابق، ص39.
[5]) دكتور احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، مصدر سابق، ص39
[6]) كريم بورويشة، "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي_ دراسة حالة الجزائر (1990_2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصيص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018_2019، ص27.

الاقتصادية التي تتناول الطلب الكلي الفعال[1].ويؤثر الانفاق الحكومي على القدرة الانتاجية للبلد عن طريق عاملين يتمثل الأول: بتكوين راس المال الثابت، ويتمثل الآخر بإنتاجية عناصر الانتاج، ويتخذ هذان العاملان تأثيرين، أولهما: مباشر عن طريق قدرة الانفاق الحكومي في التحول بكفاءة وفاعليته لرأس مال المنتج، والآخر غير مباشر عن طريق تأثيره في انتاج الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير في المستوى العام للأسعار، لذلك سواء كان التأثير مباشر ام غير مباشر فان الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، وفق ما متوفر من عوامل انتاجية[2].وأن التأثير على مجمل عناصر الانتاج تؤثر على كل من العمل ورأس المال بنوعيه (المادي والبشري)، فالأنفاق الحكومي من الممكن يزيد الطاقة الانتاجية من خلال[3]:

• الانفاق الاستثماري ويسهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الانتاجية العامة والذي يتعكس تأثيره مباشرة على نمو الناتج المحلي.

• الانفاق التحويلي الذي يمتاز بالطابع الاقتصادي حيث يعمل على توجيه عناصر الانتاج من قطاع لآخر، أو من منطقة للأخرى لأحداث تنمية متوازنة.

• الانفاق التحويلي الاجتماعي ويهدف لرفع إنتاجية العمل عن طريق مساهمته في تطوير عوائد عوامل الانتاج مما يؤدي لزيادة الانتاج الإجمالي.

• ان الانفاق الحكومي يؤثر في الفقر عن طريق التباين في توزيع الدخل القومي حيث يمارس تأثيره باتجاهين: الأول يؤثر في هيكل توزيع الدخل، أي كيفية توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة، وهو ما يعرف بـــ" توزيع الدخل الشخصي". أما الآخر فيؤثر عن طريق كيفية توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع ويعرف بـــ "التوزيع الوظيفي للدخل".

• يسهم الانفاق الحكومي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تغيير في الطلب الكلي الفعال (الاستهلاكي والاستثماري) حيث ان ارتفاع الانفاق الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال فضلاً عن تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تأثيره على الطلب الكلي الفعال الذي يعرف بـــ مضاعف الحكومي*[4].

2_آلية تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي والتباين وتوزيع الدخل: تختلف قدرة الضرائب في تأثيرها على النمو الاقتصادي حسب طبيعة التأثيرات التي يمكن أن تمارسها المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار والاستهلاك والاستثمار) حيث تؤثر على اتجاه وكمية عناصر الانتاج ونوعيتها، ان الضرائب أداة تستعمل لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة، عن طريق الحوافز والاعفاءات والامتيازات.

---

[1]) بشار احمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الإقليمية العراقية، العدد:163، بغداد، العراق، ص177.

[2])رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (1980_2016)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الأول 2018، ص4.

[3]) رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (1980_2016)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الأول 2018، ص178.

* هو معامل عددي نسبي يوضح الحالة التي تكون فيها الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي، ويرمز له بالرمز (kg)ويتوقف أثره على الميل الحدي لاستهلاك.

ومن جهة أخرى تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تعمل الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلي عن طريق توفير حماية له ورفع قدرته التنافسية المحلية فضلاً عن أن الضرائب تؤدي إلى آثار توسعية في الانتاج عن طريق ما يعرف بـــ الضريبة المحفزة، إذ يلجا المنتجون إلى المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة إلى خفض نفقات انتاجهم من جهة ومحاولة رفع مستويات انتاجيتهم عن طريق الاستثمار الأمثل لعناصر الانتاج مما يتسبب إلى رفع معدلات نمو الناتج الحقيقي وتوسعه من جهة أخرى، كما ان الضرائب تعد واحدة من أنواع الادخار الاجباري وهدفه تمويل عملية النمو الاقتصادي واستغلال الفوائض المالية للمجتمع وتوجيهها نحو الاستثمار للمنتج الحكومي[1]. وهناك آثار سلبية للضرائب على الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن الضرائب المرتفعة على الدخل تضعف حافز العمل والانتاج لدى الأفراد عكس الضريبة المعتدلة التي تعمل على زيادة انتاجهم لتعويض نقص دخولهم نتيجة الضريبة، وكذلك تؤثر سلبا على الانتاج لتأثيرها على تقليص حجم الاستهلاك من السلع الضرورية الناتجة عن انخفاض الدخل؛ بسبب الضريبة وسينعكس ذلك على قدرة الأفراد للعمل، فضلا عن ذلك فان للضريبة تأثير سلبي اخر متمثل على الانتاج عن طريق تأثيرها على حجم الاستثمار الذي يعتمد على حجم الادخار الذي ينخفض نتيجة الضريبة.

أما ما يخص أثر الضريبة على توزيع الدخل القومي، فقد أكد التحليل الاقتصادي على قدرة الضرائب من ممارسة دور فعال في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقرة من المجتمع عن طريق فرض ضريبة تصاعدية تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة أو ضرائب غير مباشرة تفرض على سلع الأغنياء وإعادة تحويلها إلى أصحاب الدخول المنخفضة عن طريق النفقات التحويلية أو تمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل أو الطبقات الفقيرة، وأن الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات الاستهلاكية، هي أبعد ما يكون عن تحقيق العدالة وذات تأثيرات عكسية مالم يدخل عليها طابع التشخيص ما لتمييز بين السلع الضرورية والكمالية لتوليد تأثير لصالح الفقراء[2].

رابعاً: الحاجة إلى الحيز المالي لمواجهة الفقر

يرى أغلب الباحثين أنه من الممكن للحيز المالي أن يقلل من الفقر عن طريق مجموعة من الإجراءات أو الأدوات، منها:

زيادة الإيرادات الضريبية _ تحديد أولويات الانفاق _ الاقتراض _ المنح. وكما يأتي[3]

1_ زيادة الإيرادات الضريبية: إن زيادة معدل الضرائب هي استراتيجية محتملة لتعبئة موارد عامة إضافية من دون الضرورة إلى تضحية بأولويات الانفاق الأخرى، فبالرغم من ذلك أن الضرائب الجديدة تحسن الإيرادات الحكومية من دون أن تؤدي لزيادة الدين إذا ما صممت ونفذت بشكل جيد، وبغض النظر عن تعزيز الوضع المالي الكلي للبلد يمكن للإيرادات الضريبية الجديدة ان تدعم السياسة المالية في تحقيق أحد أهدافها المتمثل بالتفاوت في توزيع الدخول، فمثلاً إذا ازدادت

[1]) الحمادي ليلى، باي ايمان، فوحمة بسمة، السياسة المالية وفاعليتها في الحد من الفقر (دراسة تحليلية لحالة الجزائر للمدة 1986_2018) رسالة ماجستير جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر ، 2019_2020، ص44.

[2]) بشار احمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الإقليمية العراقية، العدد:163، بغداد، العراق، ص180_181.

[3]) الحيز المالي في العراق سيناريو مقترح لتعبئة الإيرادات العامة في العراق نحو مشاريع البنى التحتية، صفاء علي حسين، ابريل 2021، ص121_123.

معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأغنياء (الضريبة التصاعدية)، يمكن توليد إيرادات إضافية واستثمارها للأسر الفقيرة مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي الذي يحد من الفقر ويحافظ على النمو للمدى البعيد. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توسيع قاعدة الضرائب الموجودة وفرض رسوم أو ضرائب جديدة؛ إذ إن تخصيص الإيرادات الضريبية الإضافية إلى قطاع كقطاع الرعاية الاجتماعية يقلل من مرونة الموازنة، وقد يمتد إلى الكفاءة التخصيصية، وأن الدول التي تنتهج هكذا منهاج يمكن أن تمتاز بما يأتي:

•الضعف المؤسسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى نقص في قطاع معين إذا تم تمويله عن طريق عملية الموازنة العامة.

•اعتبارات الاقتصاد القياسي مثل الحاجة إلى تأمين الدعم العام لضريبة جديدة عن طريق التعهد بأن عائداتها تسهم في التخفيف من المعاناة الاجتماعية الموجودة.

وأن الفقر وعدم المساواة هما واحدة من التحديات الهيكلية الرئيسة التي تمنع تحقيق النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل، لذا يجب اعتماد نظام ضريبي يراعي بالضرورة مصالح الفقراء، وغالبا ما ترتبط السياسات الضريبية لصالح الفقراء عن طريق فرض ضرائب تصاعدية حسب الدخل، وتدفع بموجبها للأسر الفقيرة ضريبة منخفضة أو لا تدفع أي ضريبة. وهناك قيود تمنع النظام الضريبي من أن يكون لصالح الفقراء كالتشوهات الاقتصادية القديمة الناجمة عن الضرائب والمقايضات بين إعادة التوزيع والكفاءة، لذا يعد الكثيرون أن سياسة النفقات قد تكون أكثر كفاءة في إعادة توزيع الدخل والحد من الفقر. وواقعيا أن النظام المالي لا يكون لصالح الفقراء مالم يكون نظام الإيرادات لصالح الفقراء، أيضا ومالم يتم استعمال نمو قاعدة الإيرادات لزيادة النفقات التي تستفيد منها الأسر المعيشية الفقيرة. وينبغي الموائمة بين السياسة الضريبية وسياسة النفقات[1].

2_ تحديد أولويات الانفاق: ويقصد به تحويل الموارد من الأنشطة الحكومية عكس الانفاق الانمائي أو الانفاق على البنية الأساسية إلى الأسر الفقيرة أو الرعاية الاجتماعية ومن ثمَّ تحديد أولويات النفقات. والمكسب في الحيز المالي له مصدران: فالأولى هي أن الانفاق الحكومي الجاري ينخفض في السيناريو ذات الأولوية مما يخلق حيز مالي تدريجي، والأخرى هي يتم تخفيض الاستثمار الرأسمالي للأنشطة الحكومية الأخرى فورا؛ لأن تخفيض الانفاق الجاري للنشاط يقلل من مخزون راس المال المطلوب، وهذا الأخير يوفر حيزا ماليا كبيرا على المدى القصير. والمكسب العام للحيز المالي ثابت نسبيا؛ لأن ضبط الانفاق المؤقت يخفض قاعدة الانفاق للأنشطة الحكومية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن تحديد الأولويات هو خيار صعب لإنشاء حيز مالي؛ لأنه يتضمن تحديد أي من النفقات ستحصل على أولوية اقل.

3_ **الاقتراض:** ويمثل أحد خيارات تمويل النفقات الإضافية. الداخلي أو الخارجي فيعني الحاجة إلى السداد وقد تثار مسألة ما إذا كانت العوائد على الانفاق يبرز تكلفة الاقتراض، فإذا كان الانفاق يعزز الإيرادات الحكومية لتمويل سداد الاقتراض، فقد تختار الحكومة الاقتراض من دون الأخذ بالحسبان العوائد المباشرة من بند الانفاق المعين، لكن يجب بعد ذلك أن تقيم الاستدامة العامة لبرنامج الانفاق الحكومي، مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم الالتزامات الحالية للحكومة بشأن خدمة الديون وتسديد الدين. وأن هذه التقييمات تحتاج إعادة النظر في جملة من الأمور منها: معدل النمو الاقتصادي المحتمل، قدرة البلد أو

[1]) الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الاسكوا، الدورة الثامنة، عمان تشرين الأول /أكتوبر 2013ص10-11.

الدولة في التصدير والتحويلات، البيئة معدلات الفائدة المرتقبة، مرونة الإيرادات، وأخيرا مكونات الديون الحالية من حيث (معدل الفائدة، الاستحقاق، عملة الاقتراض، شروط الديون الجديدة قيد النظر).

4_ **المنح:** على الدول أن تستفيد من كل المصادر المحتملة للتمويل لكن بشروط ميسرة، وقبل التحول إلى مصادر تمويل أكثر تكلفة لتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية. ووجهة النظر المشتركة للمجالس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي أن التدفقات بشروط ميسرة هي أنسب مصدر خارجي لتمويل البلدان منخفضة الدخل، على الرغم من أن الاستثناءات قد تكون مناسبة في بعض الحالات. إذ إن التأكيد كان على الدعم المباشر للقطاعات الاجتماعية والصحية والتعليمية لتسعينات القرن الماضي. ويختلف معظم الاقتصاديين وصانعي السياسات في الحكم على تأثير ارتفاع تدفقات المعونة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي وحجم قطاع السلع المتداولة، مع مراعاة الاستعمالات التي ستوجه اليها المساعدات الخارجية من حيث (الانفاق على السلع المتداولة وغير متداولة، التأثير النسبي بمرور الوقت على الانتاجية والقدرة الانتاجية في قطاعات السلع المتاجر بها وقطاع السلع غير المتاجر بها). وقد تتردد الدول بالسماح في ارتفاع حقيقي كبير في سعر الصرف لتأثيره على صناعات التصدير الخاصة بهم. وبالنتيجة قد لا يتم تحويل بعض المساعدات الخارجية إلى مستويات استيراد اعلى لكن يتم احتجازها كاحتياطيات خارجية اعلى. ومن ثم، يهتم صندوق النقد الدولي بالسياسات التي يمكن أن تهدد استدامة الموقف الخارجي للبلدان.

5_ كلفة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية: إن تشجيع إمكانيات استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن ان يساهم في توطيد المكاسب الإنمائية، واقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة أن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية ليس حلا سحريا ما لم يتم تصميمه بوصفه مجموعة متكاملة من السياسات الاجتماعية الهادفة إلى حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر وتمكين السكان. ويفرض تقدير كلفة مجموعة التدابير العامة من الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الكثير من القيود، لكن يمكن تحديد الكلفة التقريبية لتنفيذها وإجراء تقييم أولي للقدرة على تحمل تكاليف تدابير الحماية الاجتماعية بشكل عام. وهناك معايير متعددة منها: بيانات ديموغرافية واقتصادية ،وبيانات عن سوق العمل، وتتألف مجموعة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في عملية تحديد هذه التكاليف، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي: المعاشات التقاعدية لكل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عم 65 سنة، واستحقاقات الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل، واستحقاقات الأطفال من الولادة حتى سن الرابعة عشر، تعويضات البطالة). ويجب مقارنة التكاليف التقديرية مع الحيز المالي في كل بلد والنفقات الفعلية الجارية المخصصة للحماية الاجتماعية[1].

المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر

في هذا المبحث قامت الباحثة بإجراء تقدير للنماذج القياسية في العراق خلال مدة البحث (2004-2020) وعلى النحو الآتي:

أولا: تقدير العلاقة بين عدد الفقراء في المجتمع والحيز المالي من الدين العام والحيز المالي على وفق قاعدة أولويات الانفاق: -

[1]) الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الاسكوا، الدورة الثامنة، عمان تشرين الأول /أكتوبر2013، ص9_10.

لقد قدرت للعلاقة بين عدد الفقراء في المجتمع بوصفه متغيراً تابعاً والحيز المالي من الدين العام والحيز المالي، على وفق قاعدة أولويات الانفاق بوصفها متغيرات مستقلة وأخذ نموذج التوصيف الآتي:

$$Pr= F(fp،fss)..... .....(1)$$

وقبل إجراء تقدير للعلاقة المذكورة أعلاه لابد من إعطاء جدول بالرموز المستعملة في التحليل القياسي.

جدول رقم (1) الرموز المستخدمة

الرمز	المعنى
Pr	عدد الفقراء في المجتمع
Fp	الحيز المالي للفقر من الدين العام
Fss	الحيز المالي للفقر وفق قاعدة أولويات الانفاق

المصدر: من عمل الباحثة.

وكذلك لابد من:

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية في النموذج المقدر.
2- مدة الابطاء المثلى.
3- استقراريه السلاسل الزمنية.

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية: -اتضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية انها غير مستقرة تتأرجح قيمتها بين الارتفاع والانخفاض.

2_ **مدة الابطاء المثلى: Optimal- lag:** اشارات المعايير AIC، SC،HQ مدة الابطاء المثلى هي ثلاث فجوات زمنية أي(Lag=3)

جدول رقم (2) مدة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PR FP FSS

Exogenous variables: C

Date: 11/27/23 Time: 18:42

Sample: 2004 2020

Included observations: 13

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1086.116	NA	1.18e+69	167.5563	167.6867	167.5295
1	-1073.759	17.10968*	7.48e+68	167.0399	167.5614	166.9327
2	-1057.254	15.23545	3.24e+68	165.8852	166.7978	165.6977
3	-1039.409	8.236111	2.54e+68*	164.5245	165.8282	164.2565
4	56.64289	0.000000	NA	-2.714291*	-1.019443*	-3.062658*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews12.

3- استقراريه السلاسل الزمنية ADF(ديكي فولير الموسع):

أشار اختبار ديكي فولير الموسع ان بعض السلاسل الزمنية قد استقرت عند الفرق الأول بينما استقر البعض الآخر عند أخذ الفرق الثاني وعليه فإن المنهجية القياسية المعتمدة هي VAR، لذا نقبل الفرضية البديلة(H1) التي تشير بعدم وجود جذر الوحدة، ونرفق فرضية العدم (H0) التي تشير إلى خلاف ذلك:

H_0: Series have a unit root

H_1: H0 is not true.

جدول (3) اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية (unit root) ديكي – فولير الموسع ADF للسلاسل الزمنية المستعملة في التحليل القياسي في العراق للمدة (2004-2020)

عند المستوى level									
Variables	A			B			C		
المتغيرات	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P-value
SP	-3.60	-3.06	0.01						
FP	1.40	-3.09	0.99	-2.59	-3.73	0.28	2.05	-1.96	0.98
Fr	-3.39	-3.11	0.03	-	-	-	-	-	-
Fss	-0.80	-3.06	0.79	-3.68	-3.73	0.054	1.27	-1.96	0.94
Fsg	-5.20	-3.06	0.0009	-	-	-	-	-	-
Pr	-0.17	-3.06	0.29	-3.03	-3.82	0.16	0.59	-1.96	0.83

عند الفرق الأول first difference

Variables	A			B			C		
المتغيرات	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	P-value
Fp	-6.22	-3.08	0.0002	-	-	-	-	-	-
Fss	-5.20	-3.08	0.0006	-	-	-	-	-	-
Pr	-0.54	-3.08	0.85	-2.57	-3.75	0.29	0.61	-1.96	0.43

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews12.

a: تعني بقاطع b: تعني قاطع واتجاه c: تعني بدون قاطع

4-**تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR:** أشار تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) بوجود علاقة موجبة وطردية بين عدد الفقراء (Pr) والحيز المالي للفقر من الدين العام (Fp) والحيز المالي للفقر وفق قاعدة أولويات الانفاق (Fss)؛ إذ بلغت قيمة المعالم الحدية (1.50)، (0.08) على التوالي، وأن المتغيرات المستقلة تأثر بنسبة 82% من المتغير التابع والباقي 18% يعود لعوامل أخرى خارج النموذج والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار F- test كون ان قيمة F المحتسبة (2.12) وهي أكبر من القيمة الجدولية وبمستوى معنوي 5%

جدول (4) تقدير VAR للنموذج المقدر

Vector Autoregression Estimates

Date: 12/02/23 Time: 17:07

Sample (adjusted): 2007 2020

Included observations: 14 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PR	FP	FSS

PR(-1)	-2.201027	-4.43E+09	5.491819
	(3.07651)	(8.1E+09)	(19.1230)
	[-0.71543]	[-0.54840]	[0.28718]
PR(-2)	2.264653	3.97E+09	-0.226001
	(3.35041)	(8.8E+09)	(20.8255)
	[0.67593]	[0.45118]	[-0.01085]
PR(-3)	-0.675589	63190548	-3.041688
	(1.73186)	(4.5E+09)	(10.7649)
	[-0.39009]	[0.01391]	[-0.28256]
FP(-1)	1.50E-10	-0.256594	7.14E-10
	(1.5E-10)	(0.39669)	(9.4E-10)
	[0.99366]	[-0.64684]	[0.76033]
FP(-2)	2.91E-10	0.090181	8.23E-10
	(1.5E-10)	(0.38267)	(9.1E-10)
	[1.99223]	[0.23566]	[0.90820]
FP(-3)	-9.25E-11	0.434004	-3.69E-10

	(1.9E-10)	(0.49573)	(1.2E-09)
	[-0.48969]	[0.87549]	[-0.31465]
FSS(-1)	0.080602	2.84E+08	-0.050129
	(0.10608)	(2.8E+08)	(0.65936)
	[0.75983]	[1.02172]	[-0.07603]
FSS(-2)	0.049246	4.01E+08	-0.103757
	(0.11726)	(3.1E+08)	(0.72884)
	[0.41999]	[1.30281]	[-0.14236]
FSS(-3)	-0.007767	4.29E+08	-0.163476
	(0.11281)	(3.0E+08)	(0.70120)
	[-0.06885]	[1.44906]	[-0.23314]
C	9.52E+08	-5.55E+17	-1.20E+08
	(8.9E+08)	(2.3E+18)	(5.5E+09)
	[1.07166]	[-0.23824]	[-0.02169]
R-squared	0.827170	0.855947	0.646732
Adj. R-squared	0.438301	0.531827	-0.148120

Sum sq. resids	7.67E+16	5.28E+35	2.96E+18
S.E. equation	1.39E+08	3.63E+17	8.61E+08
F-statistic	2.127119	2.640834	0.813651
Log likelihood	-273.5462	-577.1773	-299.1255
Akaike AIC	40.50659	83.88247	44.16079
Schwarz SC	40.96306	84.33894	44.61725
Mean dependent	7.50E+08	3.76E+17	1.39E+09
S.D. dependent	1.85E+08	5.31E+17	8.03E+08

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.64E+68
Determinant resid covariance	8.50E+66
Log likelihood	-1138.368
Akaike information criterion	166.9098
Schwarz criterion	168.2792
Number of coefficients	30

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews12.

التحليل الحركي للنموذج:

يقسم هذا الاختبار إلى قسمين هما:

أ- تجزئة التباين **ب**_ نبضات الاستجابة

أ_ تجزئة التباين Decomposition variation: أشار اختبار تجزئة التباين على مدى عشر سنوات متتالية إلى أن حدوث تباين في Fp (الحيز المالي للفقر من الدين العام) بمقدار وحدة معيارية واحدة تؤدي إلى إحداث اختلافات أو تباينات من pr (معدل الفقر) بنسبة 1.40% في النسبة الثانية، 0.11% في النسبة الثالثة وهكذا حتى تصل إلى 0.05% من السنة

العاشرة. وأن حدوث تباين في Fss (الحيز المالي للفقر وفق قاعدة أولويات الانفاق) بنسبة 1% تؤدي إلى حدوث تباينات في Pr (معدل الفقر) بنسبة 4.24% في السنة الثانية، 0.75% في السنة الثالثة، وهكذا حتى تصل إلى 1.21% في السنة العاشرة بينما أشار اختبار نبضات الاستجابة الفورية (impulse of response) أن حدوث نبضة بمقدار 1% في Fp (الحيز المالي للفقر من الدين العام) يؤدي إلى احداث نبضات أو احترازات بنسبة 1.48-% في السنة السادسة 5.84% في السنة السابعة، 1.66-% في السنة الثامنة وهكذا حتى تصل إلى 4.77% في السنة العاشرة، علما أن نبضات الاستجابة الفورية كانت كبيرة في السنوات الأولى، وأن حدوث نبضة أو صدمة بنسبة 1% في Fss (الحيز المالي للفقر على وفق قاعدة أولويات الانفاق) تؤدي إلى إحداث موجات أو احترازات في Pr (معدل الفقر) بنسبة 3.31% في السنة الرابعة، 8.04-% في السنة السادسة، وهكذا حتى تصل إلى 2.2% في السنة العاشرة.

جدول (8) تجزئة التباين ونبضات الاستجابة الفورية

Response of PR:

Period	PR	FP	FSS
1	1.39E+08	0.000000	0.000000
2	-2.17E+08	31349501	54596547
3	9.00E+08	-5157508.	-60609703
4	-2.50E+09	70676775	3.31E+08
5	7.96E+09	-1.48E+08	-8.04E+08
6	-2.38E+10	5.84E+08	2.71E+09
7	7.30E+10	-1.66E+09	-8.00E+09
8	-2.22E+11	5.18E+09	2.47E+10
9	6.78E+11	-1.56E+10	-7.49E+10
10	-2.06E+12	4.77E+10	2.29E+11

Response of

FP:

Period	PR	FP	FSS
1	3.01E+17	2.03E+17	0.000000
2	-5.39E+17	-4.94E+16	1.93E+17
3	2.16E+18	-6.26E+16	-2.93E+16
4	-5.11E+18	3.94E+17	8.92E+17
5	1.73E+19	-3.43E+17	-1.81E+18
6	-5.18E+19	1.21E+18	6.05E+18
7	1.60E+20	-3.45E+18	-1.72E+19
8	-4.84E+20	1.14E+19	5.39E+19
9	1.48E+21	-3.40E+19	-1.63E+20
10	-4.50E+21	1.04E+20	4.99E+20

Response of FSS:

Period	PR	FP	FSS
1	5.31E+08	9760357.	6.77E+08
2	9.49E+08	1.45E+08	-33955610
3	-1.46E+09	2.96E+08	3.69E+08
4	5.44E+09	-2.28E+08	-3.33E+08
5	-1.52E+10	4.99E+08	2.19E+09
6	4.93E+10	-7.60E+08	-4.99E+09

7	-1.48E+11	3.49E+09	1.66E+10
8	4.52E+11	-1.03E+10	-4.94E+10
9	-1.37E+12	3.22E+10	1.53E+11
10	4.19E+12	-9.65E+10	-4.64E+11

Cholesky Ordering: PR FP FSS

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews12.

الاستنتاجات:

1. يتوفر الاقتصاد العراقي على حيز مالي كامن بدرجات متفأوتة حسب نوع الحيز المالي غير مستغل، ويمكن أن تكون متاحة للاستغلال في حال توفرت سياسة حيز مالي ملائمة وكفوءة.
2. عن طريق تقدير الحيز المالي للفقر في الاقتصاد العراقي ظهرت إمكانات مواجهة الفقر عن طريق سياسة الحيز المالي وتم إثبات قدرة الاقتصاد العراقي على تكوين حيز مالي لمواجهة الفقر.
3. إن العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الاقتصاد العراقي الأخرى والفقر تتطلب بالضرورة الاعتماد على خلق الحيز المالي لمواجهة تطور ظاهرة الفقر وظروف عدم الاستقرار.
4. عن طريق تحليل العلاقة بين الحيز المالي والفقر تتطلب تطوير إمكانات الحيز المالي بوصفه هدفاً أساسياً في السياسات الكلية.
5. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين عدد الفقراء في المجتمع والحيز المالي للفقر من الدين والحيز المالي للفقر على وفق قاعدة أولويات الانفاق، هذا يفسر وجود حيز مالي عراقي، لكنه غير مستغل بشكل يخدم الطبقة الفقيرة في العراق.
6. اعتماداً على تقييم حالة الاقتصاد العراقي يتبين امتلاكه موارد قيمة ومتنوعة، فيعد الاقتصاد ريعي وتشكل الإيرادات الريعية فيه اغلب ايراداته المالية؛ إذ يتجاوز معدلها نسبة 90% في مدة الدراسة، أما الايرادات الضريبية فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة منه.
7. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات في هيكله العام؛ لأنه يعتمد على الريع النفطي بنسبة كبيرة جداً، أدى إلى ضمور وعدم فاعلية القطاعات الأخرى (الزراعية، الصناعية)، كما أن درجة انكشافه على العالم الخارجي كبيرة تصل إلى 93% ، فضلاً عن الفجوة التكنلوجية، والفساد الكبير؛ إذ يذيل العراق قائمة البلدان الأكثر فساداً في العالم، كما واجههُ مشكلة تحدي البطالة والتضخم.

8. شهد الميزان التجاري العراقي تذبذبا كبيراً؛ لأنه يعتمد بصورة كبيرة على الصادرات النفطية المرتبطة بأسعار السوق الخارجية دائمة التعرض للصدمات، ومع ذلك ففي بعض السنوات شهد عجزاً أمام سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي فشهد تذبذباً مسيطراً عليه، بحسب البنك المركزي.

التوصيات:

1. بناء سياسة الحيز المالي للفقر بوصفه جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء الخطط والموازنات.
2. تطوير استغلال الحيز المالي للفقر في العراق عن طريق اعتماد منهج تمويل للأنفاق على الفقر يعتمد على إمكانات الحيز المالي المتاح.
3. بناء استراتيجية الحيز المالي للفقر والالتزام بمتغيراتها في برامج الانفاق في الموازنة العامة وفي الإصلاح الاقتصادي.
4. أهمية تبني سياسة وتحفيز ودعم القطاعات الاقتصادية غير الريعية (صناعية، زراعية...) من أجل الوصول تدريجياً لتصحيح هيكل الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متعددة تتسم بالثبات والاستقرار النسبي بما يضمن نمو اقتصاد مستقل عن قطاع الريع.
5. استعمال الفوائض الناتجة عن الموازنة العامة لتنمية البنى التحتية الأساسية وتوجيهها لتغذية الصناديق السيادية التي يجب انشائها لضمان استقرار الوضع المالي.
6. يتعين على صناع السياسات الاقتصادية في العراق توجيه الانفاق العام بما يحقق عوائد تنموية أي توجيه الاهتمام من الانفاق الجاري إلى الاستثماري، والحد من النفقات غير الضرورية التي تُثقل كاهل الموازنة العامة، وتُحسن كفاءة إدارة الانفاق من أجل توسيع القاعدة التشغيلية وإيجاد فرص عمل للأيدي العاملة المعطلة عن العمل.
7. تعزيز الكفاءة الإدارية والعمل على وضع نظام عالي الموثوقية ينفذ اعلى المستويات للقضاء على الفساد الإداري والترهل الوظيفي الذي بات يعرقل عمليات الإصلاح الاقتصادي ويهدر المال العام ويوسع فجوة التقدم التكنلوجي ويعزز التخلف.
8. العمل وبصورة جدية على إطفاء الديون التي بذمة العراق للدول الأخرى، فضلاً عن تحويل المنح التي تُقَدم للعراق كصندوق إعادة إعمار العراق أثر مخلفات حرب عام 2014 إلى فرص استثمارية تنموية تحقق أهداف الدولة للقضاء على الفقر لما تحقق من حيز مالي كبير للدولة.
9. أهمية تبني سياسة وتحفيز ودعم القطاعات الاقتصادية غير الريعية (صناعية، زراعية...) من أجل الوصول تدريجياً لتصحيح هيكل الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متعددة تتسم بالثبات والاستقرار النسبي بما يضمن نمو اقتصاد مستقل عن قطاع الريع.
10. استعمال الفوائض الناتجة عن الموازنة العامة لتنمية البنى التحتية الأساسية وتوجيهها لتغذية الصناديق السيادية التي يجب انشائها لضمان استقرار الوضع المالي.

11. العمل على إنشاء قاعدة بيانات للأفراد الذين هم تحت خط الفقر، وتوسيع شبكات الحماية والضمان الاجتماعي لإعادة توزيع الدخل المستحصل من الأغنياء وانفاقه في هذه الشبكات على شكل إعانات نقدية أو عينية تُقدم إلى الفقراء، ويستلزم ذلك اجراء المسوحات الدورية للأحوال المعيشية للأفراد وبناء وتنظيم قاعدة واسعة للبيانات والمعلومات عن الأفراد المستحقين لإعانات نقدية واستبعاد الأفراد والأُسر التي لا تستحق هذه الإعانات.

المصادر:

المصادر العربية:

1. د. أحمد خليل الحسيني، الفقر والدولة.

2.احمد شهاب حمد، الإيرادات الريعية وأثرها في الحيز المالي في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعه الكوت، 2004.

3. بالداتشي، ايمانويل، وغوبتا، سانجيف، سياسات التوسع المالي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر.2009

4. بشار احمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الإقليمية العراقية، العدد:163، بغداد، العراق.

5. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1990(القاهرة: مؤسسة الاهرام، 1990) ص41.

6. بنوك مصر، الحيز المالي.. أداة الدولة لمواجهة الحيز الازمات المستقبلية، منشور بتاريخ (الاحد5/اغسطس/2018)، واطلع عليه بتاريخ (2021/1/20)، عن طريق شبكة الأنترنت على الرابط الاتي: WWW.febgate.com/19224

7. بوهريرة عباس، ضرورة تقييم الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد، يناير 2019.

8. الجبالي، عبد الفتاح، الحيز المالي وأجور الموظفين، بوابة الأهرام، على شبكة الأنترنت نشر بتاريخ (2020/5/13)، أطلع عليه بتاريخ(2021/8/18)، عن طريق شبكة الأنترنت على الرابط الاتي: http://gate.ahram.org.eg/News/2406578.aspx

9. الحمادي ليلى، باي ايمان، فوحمة بسمة، السياسة المالية وفاعليتها في الحد من الفقر (دراسة تحليلية لحالة الجزائر للمدة 1986_2018) رسالة ماجستير جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2019_2020.

10.رجاء عزيز بندر وإيمان عبد الرحيم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (1980_2016)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، 10 كانون الأول 2018.

11. صفاء علي حسين، الحيز المالي في العراق سيناريو مقترح لتعبئة الإيرادات العامة في العراق نحو مشاريع البنى التحتية، ، ابريل 2021.

12.عبيدلي، الحيز المالي (Fiscal Space)، صحيفة الوسط، العدد (1257)، الاثنين (13 فبراير 2006)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/19)، عن طريق شبكة الأنترنت على الرابط الاتي: https://www.alwasatnews.com/news/543861.html

13.العبسة، لما جمال، الحيز المالً .. وإمكانًية تطبًيقه على المالية العامة، موقع الدستور، نشر فًي (لأحد 12 06 آب/أغسطس/2018)، وأطلع علًيه بتارًيخ (2021/1/15)، عن طرًق شبكة الأنترنت على الموقع . https://addustour.com/articles/1025578

14.دكتور عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت، ط1، أيلول/سبتمبر،1997.

15.فيكرام هاكسار، ماريالوز مورينو واخرون، التأهب الاقتصادي واهمية الحيز المالي منشور بتاريخ(27 يونيو 2018) عن طريق شبكة الأنترنت على الرابط الاتي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/06/27/blog-economic-preparedness-the-need-for-fiscal-space

16. كريم بورويشة، "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي_ دراسة حالة الجزائر (1990_2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصيص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2019 2018.

17.كريم محمد حمزة واخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

18.لجمال، أحمد ماجد، الحيز المالي، موقع الاقتصادي الًيمنًي، باحث فًي وزارة المالًية الًيمنًية، نشر بتارًيخ (2012/11/12)، (وأطلع علًيه بتارًيخ (2021/1/15)، على موقع شبكة الأنترنت عن طرًيق الرابط(: https://www.yemeneconomist.com/30387/الحيز- المالي).

19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الاسكوا الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية، ، الدورة الثامنة، عمان تشرين الأول /أكتوبر2013.

20. منتدى الاستراتيجيات الأردني، ورقة موقف حول الاستعمال الأمثل للسياسة المالية لعامة للدولة والمبادئ الموجهة لها، نشر بتاريخ11 حزيران، أطلع علًيه بتاريخ (2021/1/16) عن طريق شبكة الأنترنت.

21. مينكولاسي، جيتا، واخرون صندوق النقد: 7 أشياء ينبغي ان تعرفها عن التحديات التي تواجه المالية العامة في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صحيفة مال الاقتصادية، على شبكة الأنترنت نشر بتاريخ (2 نوفمبر 2020)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/18)، عن طريق الرابط الاتي:https://www.maaal.com/archives/20201102/162541

22. دكتور محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، ميامي، الإسكندرية، 2013.

23. النواب، إيهاب علي، الحيز المالي ومواجهة الازمات في المستقبل، شبكة النبأ المعلوماتية، نشر بتاريخ (الاثنين 3/تموز/2018)، اطلع عليه بتاريخ (2021/1/20) ، عن طريق شبكة الأنترنت على الرابط الاتي: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/15791

المصادر الأجنبية:

1- Hoi Wai، Jackie Cheng، Ingo Pitterle، Towards a more comprehensive assessment of fiscal space، Working Paper No. 153، United Nations، Affairs UN Secretariat، Department Of Econand Social، January 2018 : 3)..

_2 International monetary Fund، IMF Board Takes Stok of Work on Fiscal Space، PR NO 18/260، June 2018، p09.

3 -International Monetary Fund، Economic Preparedness: The Need for Fiscal Space، June 2018. (Sur le lien) : http://www.imf.org/ar/News/Aticles/2018/06/27/blog-economic-preparedn-ess-theneed-for-fiscal-space (20).

4- Fabiano Bastos، Emilio Pineda، Fiscal Space of Brazilian States، Inter-American Development Bank (IDB)، Fiscal and Municipal Management Division (IFD/FMM)، Discussion Paper No. IDB-DP-31، ugust 2013 .

5- Hoi Wai، Jackie Cheng، Ingo Pitterle، Towards a more comprehensive assessment of fiscal space، Working Paper No. 153، United Nations، Affairs UN Secretariat، Department Of Economic and Social، January 2018.

6- Ludovit Odor، What should we include in the Fiscal Space Review، Discussion Paper NO. 5 / 2016، Council for Budget Responsibility (CBR)، p. 11-17، on : www.rozpoctovarada.skموقع

7- Jarmila Botev، Jean-Marc Fournier، Annaabelle Mourougane، A Re-Assessment of Fiscal Space in OECD Countries، Organization for Cooperation and Development Economic، Economics Department، Working Papers No. 1352، 23-Nov-2016.

8 -International Monetary Fund، Assessing Fiscal Space : An Initial Consistent Set of Considerations، 2016: متاح على الموقع الالكتروني https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/mac.htm.